

مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن

المنظمة الدولية للأجهزة الرقابة العليا "الانتوساي"

وأثرها في تعزيز فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي

د. عمران عطية البكوري

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب

yahoo@elbkory.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على أثر تبني ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الانتوساي" من أجل تعزيز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي، وهذه المبادئ متمثلة في الإطار القانوني والإفصاح عنه، معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية، إدارة العمليات باقتصاد وكفاءة، معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين، نشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المساءلة والشفافية وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد وتوزيع (85) استبانة على عينة عشوائية من العاملين بالإدارة العامة للديوان في مدينة طرابلس وكذلك فرع ديوان المحاسبة بمدينة الخمس ومدينة زليتن، وتم استرداد (81) استبانة أي بنسبة 95%، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالاستعانة برزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات توصلت الدراسة الى أن المبادئ المذكورة أعلاه تؤثر بصورة هامة على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

كلمات مفتاحية: ديوان المحاسبة: مبادئ الشفافية والمساءلة: فاعلية رقابة الديوان: الفساد المالي

المقدمة:

تعد الأجهزة العليا للرقابة جزء من نظام قانوني ودستوري شامل في الدولة وتعد مسألة تجاه عدة أطراف بما فيها الأجهزة التشريعية والعموم، كما أن الأجهزة العليا للرقابة مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مجال عملها واستعمال منهجيات ومعايير مناسبة من أجل التحقق من أنها تعزز المساءلة والشفافية في الأنشطة العامة وتحقق تفويضاتها القانونية وتقوم بمسئولياتها بشكل كامل وموضوعي، ومن أهم التحديات التي تواجه

الأجهزة العليا للرقابة هو كيفية فهم لأدوارها المختلفة ومهامها في المجتمع وتماشيا مع الأطر القانونية التي تحكمها فان معلومات الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تكون متاحة ومقيدة، كما أن المناهج الخاصة بعملها وأنشطتها يجب أن تكون شفافة و يجب على هذه الأجهزة التواصل بانفتاح مع وسائل الإعلام وباقي الأطراف المهمة. وقد لعبت الأجهزة العليا للرقابة دورا مركزيا في تطوير الأداء المالي والإداري للمؤسسات الحكومية باعتبارها أجهزة دستورية أولا كما أنها متخصصة ثانيا حيث مهمتها المحافظة على المال العام، ولا شك أن نجاح أي عملية تنمية يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على مظاهر الغش والفساد وتحقيق الإصلاح المالي.

حيث ظهر ضمن سياقات هذا التطور والحدثة لغة ذات مفردات ومصطلحات جديدة نسبيا كالشفافية والمساءلة والحوكمة فلا يكاد يخلو مقام للحديث أو النقاش عن مكافحة الفساد سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا دون أن تكون كلمة الشفافية والمساءلة حاضرة فيه، ويرتبط تعزيز قيم النزاهة ونظم الشفافية والمساءلة في القطاع العام بشكل وثيق بوجود بنية مؤسساتية سليمة وأجهزة رقابة قوية وفعالة تتمتع باستقلالية ومهنية

مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة في وجود نقص في استعمال الشفافية والمساءلة وقلة إدراك لفهم تأثير ذلك من قبل البعض مما له تأثير كبير في إحداث حالات الفساد المالي والأزمات المالية الحادة وبالتالي تسعى هذه الدراسة في معرفة أثر تطبيق ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا في تعزيز فاعليته في مكافحة الفساد المالي مما يؤدي لمعرفة مدى تفهم ديوان

المحاسبة ومراجعيه لأهمية هذه المبادئ وتوضح مشكلة الدراسة من خلال إجابتها عن السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر لتبني ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الانتوساي" لتعزيز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد أثر لتطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي؟
- 2- هل يوجد أثر لتطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي؟
- 3- هل يوجد أثر لإدارة العمليات باقتصاد وكفاءة بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي؟
- 4- هل يوجد أثر لتطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي؟
- 5- هل يوجد أثر لنشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تبني ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الانتوساي" من أجل تعزيز فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي وذلك من خلال:

- 1- التعرف على أثر التزام ديوان المحاسبة بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا.
 - 2- الوقوف على جهود ديوان المحاسبة في سعيه لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد المالي.
 - 3- التعرف على دور مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة.
- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية وحيوية الموضوع الذي تتناوله وهو مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا وأثرها في تعزيز فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد وذلك من خلال التعرف على ماهية الشفافية والمساءلة وآلياتهما والسياسات والأنظمة المعززة لهما، كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النتائج والمقترحات التي توصلت اليه وتقديمها للمسؤولين في ديوان المحاسبة الليبي لتعزيز فاعليته في مكافحة الفساد المالي والحد من أثره.

فرضيات الدراسة:

من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية للدراسة ثم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر لتبني ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة والمحاكمة "الانتوساي" لتعزيز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.

ويشتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- لا يوجد أثر تطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

- 2- لا يوجد أثر تطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.
- 3- لا يوجد أثر إدارة العمليات باقتصاد وكفاءة بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.
- 4- لا يوجد أثر تطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.
- 5- لا يوجد أثر لنشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي ديوان المحاسبة الليبي الذين يمارسون العمل الرقابي على مؤسسات الدولة من مسؤولين وموظفين، فقد تم اختيار عينة عشوائية من العاملين بالإدارة العامة للديوان في مدينة طرابلس وكذلك فرع ديوان المحاسبة بمدينة الخمس ومدينة زليتن.

منهجية الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استمارة استبيان وزعت على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل في مراجعي ديوان المحاسبة الليبي وتحليل البيانات بالاعتماد على استخدام رزمة البرامج الإحصائية (SPSS).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تمهيد:

أدركت أغلب المجتمعات أن ظاهرة الفساد من أبرز المشكلات التي تواجه خطط التنمية، وخاصة في المجتمعات والدول النامية، واتفقت تقارير الخبراء

والمختصين على ضرورة مكافحته وتطويره للقضاء عليه حيث هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية على أنه (سايح، 2012، ص56) كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة أي أن يستغل المسؤول منصبه وسلطته من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته، إن العولمة والثورة التقنية والمعلوماتية والاتصالات مع ما واكبها من انفتاح في الأنظمة والمواثيق لمست وأثرت في كل أنماط حياة الإنسان وذلك من خلال إعادة النظر للمفاهيم والقيم وإعادة ترتيبها بما يتواءم مع متطلبات العصر المختلفة، حيث برزت من ضمن هذه التغيرات ظاهرة الفساد والذي من البديهي أن يتم مكافحته والتصدي له، حيث ظهر ضمن سياقات هذا التطور والحدثة لغة ذات مفردات ومصطلحات جديدة نسبياً كالشفافية والمساءلة، فلا يكاد يخلو مقام للحديث أو النقاش عن مكافحة الفساد بمختلف أنواعه دون أن تكون كلمة الشفافية حاضرة فيه.

الشفافية: يقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديداً، ومنهج لتوفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة (النعيزي، 2015).

المساءلة:

تمثل المساءلة مفهوماً آخر برز بوصفه جزءاً من الاهتمام المتجدد بالإدارة بشكل عام وتحقيق مطالب الأمانة في الإدارة بشكل خاص، وهذا المفهوم يعني في الواقع المحاسبة عن المخرجات أو النتائج المتوقعة من الأشخاص والأجهزة بل والحكومة ككل. كذلك عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف

واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش (حرب، 2011، ص 41).

مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة
:(www.org.issai)

إن من أهم التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة هو كيفية تعزيز فهم أفضل لأدوارها المختلفة ومهامها في المجتمع ضمن العموم والحكومة. وتماشيا مع تفويضاتها وأطرها القانونية التي تحكمها، فإن معلومات الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تكون متاحة ومفيدة، كما أن المناهج الخاصة بعملها وأنشطتها ومنتجاتها يجب أن تكون شفافة؛ كما يجب على هذه الأجهزة التواصل بانفتاح مع وسائل الإعلام وباقي الأطراف المهتمة؛ وأن تكون حاضرة في الساحة العامة.

- المبدأ الأول: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بأداء مهماتها ضمن إطار قانوني يتيح المساءلة والشفافية

- المبدأ الثاني: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح عن تفويضها القانوني ومسئولياتها ورسالتها وإستراتيجيتها للعموم

- المبدأ الثالث: تتبنى الأجهزة العليا للرقابة معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية.

- المبدأ الرابع: تطبق الأجهزة العليا للرقابة معايير عليا للنزاهة والأخلاقيات على موظفيها من مختلف الدرجات.

- المبدأ الخامس: تتأكد الأجهزة العليا للرقابة أن مبادئ المساءلة والشفافية لا تشوبها شبهة عندما تقوم بالاستعانة بمصادر خارجية من أجل إنجاز أنشطتها.

- المبدأ السادس: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإدارة عملياتها باقتصاد وكفاءة وفعالية وطبقا للقوانين والتنظيمات كما تقوم بنشر تقارير للعموم حول هذه الجوانب.

- المبدأ السابع: تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإعداد تقارير لفائدة العموم حول نتائج رقابتها وحول استنتاجاتها عن الأنشطة الحكومية بصورة عامة.
 - المبدأ الثامن: تتواصل الأجهزة العليا للرقابة بصفة منتظمة وشاملة حول أنشطتها وحول نتائج عمليات الرقابة التي تقوم بها وذلك عبر وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية وعبر وسائل أخرى.
 - المبدأ التاسع: تستخدم الأجهزة العليا للرقابة الاستشارة الخارجية المستقلة ومراجعة النظراء من أجل تحسين جودة ومصادقية عملها.
- الدراسات السابقة:**

- دراسة المشهداني والحسين (2018) بعنوان: "دور تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين الأداء بديوان المحاسبة العراقي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمعايير الدولية للأجهزة العليا بالرقابة المالية وكذلك دور تلك المعايير في تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين أداء ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالعراق وأداء الوحدات الاقتصادية الخاضعة لرقابته، وذلك من خلال توزيع استبانة وزعت علي عينة من العاملين في الديوان والهيئات التابعة له، حيث توصلت الدراسة إلى أن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية بمثابة إرشادات تفصيلية توفر إطاراً عاماً للتأكد من أن القائمين على عملية الرقابة يمتلكون الكفاءة والنزاهة والاستقلالية في التخطيط والتنفيذ والإبلاغ عن نتائج أعمالهم، وبما يقدم ضمانة أكيدة على فاعلية عملية الرقابة في الكشف عن مكامن الخلل والقصور في أداء الجهات الخاضعة لرقابته.

- دراسة (بازامة، 2016) بعنوان: "إمكانية تطبيق ديوان المحاسبة في ليبيا لمعايير الانتوساي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والأنظمة والقوانين المرتبطة بالرقابة المالية المطبق حاليا بديوان المحاسبة في ليبيا، وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تساهم في تطوير فاعلية رقابة ديوان المحاسبة بليبيا من خلال استكشاف مدى إمكانية تطبيق معايير الانتوساي في ديوان المحاسبة، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستكشافي واستخدمت وسيلة الاستبانة كأداة لتجميع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يمكن تطبيق معايير الانتوساي في ديوان المحاسبة بليبيا، وهذا ما يوفر الحد الأدنى لتوجيه المراجع لمساعدته في تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها لتحقيق هدف الرقابة.

- دراسة (دخان، 2016) بعنوان: "مدى تطبيق ديوان المحاسبة بليبيا للمعايير الرقابية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي)".

تناولت هذه الرسالة مدى تطبيق ديوان المحاسبة بليبيا للمعايير الرقابية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) والمتمثلة في المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير صياغة التقارير، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي كما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى أن ديوان المحاسبة في ليبيا يطبق وبدرجة جيدة للمعايير الرقابية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الانتوساي مع عدم وجود تفاوت كبير في تطبيق المعايير الرقابية الفرعية (العامة، الميدانية، صيغة التقارير).

- دراسة (النعيزي، 2015) بعنوان "مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية و المساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة و المحاسبة (الانتوساي)".

هدفت هذه الرسالة إلى تحديد مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمسائلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الانتوساي ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتوصلت إلى انه هناك تأثير كبير لتطبيق الإطار القانوني والإفصاح وكذلك تطبيق معايير وعمليات ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية على التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمبادئ الشفافية والمساءلة.

- دراسة خلاط وميرة (2014): بعنوان: مدي إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة الانتوساي رقم (3100) من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في ليبيا".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي وفقا لمتطلبات المعيار رقم (3100) المتعلق برقابة الأداء والصادر عن منظمة الانتوساي، وقد اعتمدت الدراسة على ما ورد بالمعيار رقم (3100)، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعي ديوان المحاسبة الليبي يرون أن هناك إمكانية لتطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة الانتوساي رقم (3100) عند قيامهم بمهام المراجعة للجهات الخاضعة للرقابة، حيث أنه يمكن تحديد أهداف رقابة الأداء من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي وفقا لمتطلبات معيار منظمة الانتوساي رقم (3100) وكذلك تطبيق إجراءات التخطيط لعملية رقابة الأداء كما يمكنهم تطبيق إجراءات تنفيذ عملية رقابة الأداء وكذلك تطبيق إجراءات تنفيذ عملية رقابة الأداء وكذلك تطبيق إجراءات إعداد التقرير.

- دراسة زكري (2013): بعنوان: "مدي فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري بالمؤسسات والشركات العامة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدي فاعلية القوانين والتشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري والشركات العامة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك فاعلية في قوانين ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة.

ما يميز الدراسة الحالية:

ركزت الدراسات السابقة على دراسة وتحليل الرقابة الحكومية ونواحي ضعفها من خلال تناولها لواقعها، والتعرف على العلاقة بينها وبين أداء العاملين في المؤسسات العامة، إضافة إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه أداؤها والتعرف على نواحي الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية للحكومة المركزية وأساليب معالجتها، وتناولت أيضا دراسة كيفية قياس فاعلية الرقابة المالية الداخلية من وجهة نظر أجهزة الرقابة المالية الحكومية. في حين تناولت الدراسة الحالية أثر مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابة العليا " الانتوساي " وأثرها في تعزيز فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية، وبالتالي فنتائج الدراسة الحالية تكون ذات أهمية في موضوع مكافحة الفساد المالي.

ثانيا: الجانب العملي:

تمهيد:

يتناول هذا الجانب منهجية البحث المتبعة، وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتحليل الخصائص

الديموغرافية لأفراد العينة ويستعرض الجانب أداة الدراسة وتفصيلها ومجتمع وعينة الدراسة والاختبارات الإحصائية المطبقة وصدق وثبات أداة الدراسة.

اختباري الثبات والصدق: Validity and Reliability

تم إجراء اختباري الثبات والصدق لبيانات الاستبيان للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج من خلال حساب على معامل الثبات ألفا كرونباخ.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان لقياس ما أعد من أجله الجدول.

جدول رقم (1) يوضح معامل الثبات والصدق لبيانات الاستبانة.

معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي Alpha Cronbach's	الاستبانة	
0.938	0.839	تطبيق الإطار القانوني والإفصاح	المحور الأول
0.801	0.644	تطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية	المحور الثاني
0.848	0.715	إدارة العمليات باقتصاد وكفاءة	المحور الثالث
0.799	0.711	تطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين	المحور الرابع
0.918	0.801	نشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة	المحور الخامس
0.860	0.742	الاستبانة ككل	

من الجدول (1) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان تتمتع بصفة الثبات الداخلي حيث حصلت على معاملات ثبات قدرها (0.839، 0.644، 0.711، 0.715، 0.801) وهذا يعني ان نتائجها ثابتة ان اعيد استخدامها مرات أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف، كما أن معاملات الصدق الداخلي كانت: (0.938، 0.801، 0.799، 0.848، 0.918) فهي بذلك صالحة لقياس ما صممت فعليا لقياسه.

اختبار مقياس أداة الدراسة:

تم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبيان وذلك كما هو موضح الجدول إذناه:

جدول (2) مقياس تحديد الأهمية النسبية

الاهمية النسبية الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	1	2	3	4	5

تم تحديد الأهمية النسبية وفق المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الحد الاعلى للبديل} - \text{الحد الدنى للبديل}}{\text{الاهمية النسبية}} = \frac{5 - 1}{1.33}$$

$$3 = \text{عدد المستويات}$$

حيث عدد المستويات هي: منخفض، متوسط، ومرتفع، وبذلك يكون الحكم على

الشكل الآتي:

- المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1 لغاية 2.33.
- المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 2.33 لغاية 3.66.
- المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 3.66

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

وصف خصائص عينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية). ولبيان وصف خصائص عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: المؤهل العلمي:

الجدول (3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	8	9.9
	بكالوريوس	64	79.0
	ماجستير	9	11.1
	المجموع	81	100

تظهر بيانات الجدول (3) أن نسبة حملة شهادة البكالوريوس هي (79%) وهم بذلك يشكلون النسبة الكبرى من العينة، وهذا يتوافق مع التوجه العام لديوان المحاسبة الليبي والذي يشترط في عملية التعيين حصول الموظف على درجة البكالوريوس كحد أدنى كذلك يتوافق مع قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.

ثانياً: الخبرة:

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	4.9
	من 5 الى 10 سنوات	14	17.3
	من 10 الى 15 سنة	22	27.2
	من 15 الى 20 سنة	18	22.2
	من 20 سنة فأكثر	23	28.4
المجموع		81	100.0

يلاحظ من الجدول (4) تنوع مستوى خبرات أفراد العينة، وهذا قد يعود إلى أن

التنوع في الخبرات للعمل المهني، يهدف إلى تشارك المعرفة وتبادل الخبرات.

ثالثاً: التخصص:

جدول (5): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	محاسبة	72	88.9
	اقتصاد	2	2.5
	ادارة	2	2.5
	تمويل ومصارف	5	6.2
	المجموع	81	100.0

تظهر بيانات جدول (5) أن نسبة المتخصصين في المحاسبة قد بلغت (88.9

%) وهم بذلك يشكلون أغلبية العينة وهذا يتوافق مع حاجة مراجعي ديوان المحاسبة لمثل هذا التخصص أكثر من غيره للقيام بأعمال المحاسبة والمراجعة.

تحليل أثر متغيرات الدراسة:

يعرض هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمتغيرات الدراسة، حيث تم احتساب

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات بغرض الحكم على درجة

الموافقة، وتحديد الأهمية النسبية عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: عوامل الاستدلال على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقرات عوامل الاستدلال على فاعلية رقابة

ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1.	قدرة ديوان المحاسبة في اكتشاف الانحرافات والاطفاء وقت حدودها ومنع تكرارها او تزايدها مستقبلا.	4.37	0.558	2	مرتفعة
2.	استخدام أفضل الأنماط الرقابية التي يحقق من خلالها ديوان المحاسبة الفاعلية في رقبته على المال العام.	4.25	0.488	4	مرتفعة
3.	اصدار تقرير ديوان المحاسبة في الوقت المناسب.	4.33	0.524	3	مرتفعة
4.	درجة تطبيق المعايير الرقابية وهيكله العمل الرقابى.	4.57	0.498	1	مرتفعة

مرتفعة	5	0.699	44.2	5. فحص وتطوير أنظمة وإجراءات العمل الرقابي.
مرتفعة	6	0.412	4.17	6. التزام ديوان المحاسبة بوضع نظام لرقابة الجودة.
مرتفعة		0.529	4.32	المقياس العام

يلاحظ من الجدول (6) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لقرارات عوامل الاستدلال على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام (4.32). وهذا يشير إلى أهمية هذه العوامل لتوفير فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقرارات الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	4	0.479	4.35	1. تتوفر لدى الديوان نصوص قانونية تتيح له المسؤولية والمساءلة وتعزيز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	7	0.573	4.15	2. تغطي القوانين لدى الديوان سلطة الرقابة وتشريعها ومسؤولياتها مما يحقق فاعليته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	2	0.527	4.49	3. ينص قانون الديوان على استقلاله الإدارية والمالية وهذا يحقق فاعليته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	8	0.550	4.41	4. ينص قانون الديوان على مسؤولية رئيسه في الإشراف على الأمور المالية والإدارية.
مرتفعة	1	0.611	4.57	5. يوجد في قانون الديوان ما ينص على سرية المعلومات والوثائق التي يطلع عليها موظفو الديوان بحكم عملهم مما يعزز من فاعلية رقابته.
مرتفعة	3	0.558	4.37	6. يتوفر في قانون الديوان ما ينص على حق الجمهور في الحصول على نتائج التقارير الرقابية حيث يساهم ذلك في تحقيق رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	6	0.488	4.25	7. نشر الديوان كل من القانون الخاص به ورسالته وخطته الاستراتيجية على الموقع الإلكتروني للديوان يساهم في الحد من الفساد المالي.
مرتفعة	5	0.524	4.33	8. يحدد قانون الديوان علاقته بمختلف الأطراف ذوي العلاقة

				بما فيهم المجلس التشريعي والسلطات التنفيذية مما يساهم في زيادة فاعليته في مكافحة الفساد المالي
مرتفعة	0.538	4.36	المقياس العام	

نلاحظ من الجدول (7): أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات عوامل الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام (4.36) وهذا يؤكد على إدراك وحرص ديوان المحاسبة على أهمية الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية مما ينعكس على فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تطبيق ديوان المحاسبة معايير ومهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات القسم 3
مرتفعة	1	0.498	4.57	1. تبنى الديوان معايير ومهجيات للرقابة تتوافق مع مبادئ الشفافية والمساءلة له أثر في تعزيز فاعليته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	3	0.699	4.25	2. قيام الديوان بنشر المعايير الرقابية واليات الالتزام بها بما يضمن فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	4	0.412	4.17	3. قيام الديوان بنشر نطاق أنشطته الرقابية في إطار تفويضه القانوني بناء على عمليات تقييم المخاطر مما يساهم في تحقيق فاعلية الديوان.
مرتفعة	5	0.594	4.15	4. يعلم الديوان الجهات الخاضعة لرقابته بالمعايير التي سيعتمدها في إبداء الرأي وإصدار التقارير مما يساهم في تحقيق فاعلية رقابته.
مرتفعة	6	0.713	4.06	5. توفير آليات فاعلة لمتابعة توصيات الديوان للتأكد من الجهات الخاضعة لرقبته بالتعامل الصحيح مع ملاحظاته وتوصياته يحقق فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	2	0.701	4.40	6. تقوم الجهات الخاضعة للرقابة بالرد على ملاحظات الديوان.
متوسطة	7	0.848	2.59	7. تبنى الديوان معايير ومهجيات للرقابة تتوافق مع مبادئ الشفافية والمساءلة له أثر في تعزيز فاعليته في مكافحة

				الفساد المالي.	
متوسطة	8	0.833	2.41	قيام الديون بنشر المعايير الرقابية واليات الالتزام بها بما يضمن فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.	.8
مرتفعة		0.662	3.82	المقاييس العام	

نلاحظ من الجدول (8): أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام (3.82) وهذا يؤكد على إدراك وحرص ديوان المحاسبة على أهمية المعايير والمنهجيات التي تتسم بالموضوعية والشفافية مما ينعكس على فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معايير النزاهة والسلوك الجيد

لموظفيه ومستشاريه والتي تتسم بالمسألة والشفافية

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
مرتفعة	1	0.573	4.49	تبنى الديوان مجموعة من القيم وأخلاقيات المهنة المنسجمة مع المعايير الدولية كمدونة السلوك المهني ساهم في تعزيز رقابته على المال العام.	.1
مرتفعة	6	0.600	4.11	قيام الديوان بالإعلان عن مجموع قيم وأخلاقيات المهنة لاطلاع الجمهور يعزز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.	.2
مرتفعة	2	0.500	4.44	قيام الديوان بمنع تضارب المصالح والفساد على المستوى الداخلي لضمان الشفافية والمشروعية لعملياته يساهم في تعزيز فاعليته في مكافحة الفساد المالي.	.3
مرتفعة	7	0.156	3.84	قيام الديوان بنشر مصاريف السفر الخاصة برئيس الديوان وكبار موظفيه يعزز دوره الرقابي على المال العام.	.4
مرتفعة	3	0.704	4.32	قيام الديوان بتشجيع موظفيه على الالتزام بالسلوك الأخلاقي من خلال نظام الحوافز وتعديل السلوك	.5

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
				الخطأ يساهم في تعزيز فاعليته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	5	0.678	4.12	6. يصرح موظفي الديوان عن أي تضارب مصالح قبل قيامهم بالعملية الرقابية لتعزيز فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	4	0.621	4.20	7. قيام الديوان بالتأكد من التعاقدات مع الأطراف الخارجية من أجل انجاز بعض الأنشطة لا يعرض مبادئ الشفافية والمسألة لأية شبه ويعزز من فاعلية رقبته على المال العام.
مرتفعة	8	0.046	3.26	8. قيام الديوان بنشر جميع العقود التي ابرمها مع الجهات الخارجية حفاظا على تحقيق فاعلية رقبته على المال العام.
مرتفعة		0.484	4.08	المقياس العام

نلاحظ من الجدول (9): أن الأهمية النسبية للمتوسط العام ل فقرات معايير النزاهة والسلوك الجيد لموظفيه ومستشاريه والتي تتسم بالمسألة والشفافية مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام (4.08) وهذا يؤكد على إدراك وحرص ديوان المحاسبة على أهمية معايير النزاهة والسلوك الجيد لموظفيه ومستشاريه مما ينعكس على فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات إدارة ديوان المحاسبة لعملياته باقتصاد وكفاءة وفاعلية

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات القسم 5
مرتفعة	3	0.488	4.25	1. يوجد في الديوان وحدة للرقابة الداخلية مما يساهم في تعزيز دوره على المال العام.
مرتفعة	2	0.479	4.35	2. يتيح قانون الديوان لوحدة ضبط الجودة أن تمارس عملها بفاعلية مما يعزز من فاعليته في الرقابة على المال العام.
مرتفعة	8	0.905	3.17	3. قيام الديوان بنشر القوائم المالية الخاصة به

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات القسم 5
				للجمهور وتخضع لرقابة خارجية مستقلة يساهم في إدارة عملياته بكفاءة وفاعلية.
مرتفعة	5	0.597	4.23	قيام الديوان بتوفير برنامج تدريبي إلزامي لتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لعملهم الرقابي يساهم في فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	6	0.485	4.20	قيام الديوان بإعداد تقارير حول كفاءة استخدام موارده المالية وفعاليتها يساهم في فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي..
مرتفعة	7	0.632	4.11	قيام الديوان بإعداد تقارير تتضمن مؤشرات أداء لمعرفة القيمة المضافة لعمله الرقابي من أجل تعزيز فاعليته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	4	0.603	4.24	التزام الديوان بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ويسعى للتعليم المستمر بالاستعانة بخبرة الأطراف الخارجية يساهم في تعزيز رقابته على المال العام.
مرتفعة	1	0.589	4.58	إبرام الديوان اتفاقيات رسمية للتدريب مع مؤسسات مهنية مختصة يساهم في تعزيز دوره الرقابي في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة		0.597	4.14	المقياس العام

نلاحظ من الجدول (10): أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات إدارة ديوان المحاسبة لعملياته باقتصاد وكفاءة وفاعلية مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام (4.14) وهذا يؤكد على إدراك وحرص ديوان المحاسبة على أهمية إدارة ديوان المحاسبة لعملياته باقتصاد وكفاءة وفاعلية مما ينعكس على فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات نشر ديوان المحاسبة نتائج الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة وعبر وسائل الإعلام

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
-----------------	--------	-------------------	-----------------	--------

الأهمية النسبية	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	4	0.528	4.35	1. قيام الديوان بنشر استنتاجاته وتوصياته الناتجة عن عمليات الرقابة يساهم في تحقيق فاعلية رقابته على المال العام.
مرتفعة	7	0.548	4.22	2. قيام الديوان بتنظيم مؤتمرا صحفيا بعد نشر تقريره لشرح محتواه يساهم في تحقيق فاعليته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	3	0.567	4.42	3. تواصل الديوان مع لجان المجلس التشريعي فيما يتعلق بالعمل الرقابي يساهم في تحقيق فاعليته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	2	0.498	4.43	4. تواصل الديوان بانفتاح مع وسائل الإعلام حول عملياته ونتائج تقاريره الرقابية يساهم في فاعلية رقابته على المال العام.
مرتفعة	1	0.550	4.47	5. قيام الديوان بتنفيذ وانجاز المهام الرقابية ونشر التقارير في الأوقات المناسبة يساهم في فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة	6	0.597	4.23	6. يعد الديوان تقاريره بصيغة مفهومة ومتاحة للجمهور عبر وسائل مختلفة مما يعزز دوره الرقابي على المال العام.
مرتفعة	8	0.615	4.19	7. تواصل الديوان مع مختصين لمراجعة تقاريره للتأكد من صيغتها بلغة سليمة يساهم في تعزيز دوره الرقابي على المال العام.
مرتفعة	5	0.643	4.25	8. يوجد وحدة للعلاقات العامة في الديوان للتواصل مع وسائل الإعلام بكفاءة وفاعلية لتحقيق دوره الرقابي في مكافحة الفساد المالي.
مرتفعة		0.568	4.32	المقياس العام

نلاحظ من الجدول (11): أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لقرارات نشر ديوان المحاسبة نتائج الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة وعبر وسائل الإعلام مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام (4.32) وهذا يؤكد على إدراك وحرص ديوان المحاسبة على

نشر نتائج الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة وعبر وسائل الإعلام مما ينعكس على فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression، وكانت النتائج كما يلي:

- الفرضية الأولى:

H01: لا يوجد أثر تطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

جدول (12): نتائج اختبار أثر تطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β	البيان					
0.000	8.985	0.090	0.711	تطبيق ديوان المحاسبة الإطار القانوني والإفصاح عنه	0.000	0.505	0.505	0.711	فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي

- يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (تطبيق ديوان المحاسبة الإطار القانوني والإفصاح عنه) على المتغير التابع (فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.505)،

وبمستوى دلالة $(\text{Sig F} = 0.000)$ وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط $R = 0.711$ والذي يشير الى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $R^2 = 0.505$ أما معامل الانحدار $\beta = 0.711$ فهو يشير الى الأثر الكلي لتطبيق ديوان المحاسبة الإطار القانوني والإفصاح على فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي، حيث كانت قيمة t عنده هي (8.985) وبمستوى دلالة 0.000Sig ، وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

- الفرضية الثانية:

H02: لا يوجد أثر تطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

جدول (13): نتائج اختبار أثر تطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية

والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

المتغير التابع	R	معامل الارتباط	R ²	F	Sig F* مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T	Sig* مستوى الدلالة
فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المال	0.414	0.171	0.711	16.324	0.000	معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية	0.414	0.085	4.040	0.000

- يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (تطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية) على المتغير التابع (فاعلية رقابة الديوان في

مكافحة الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (16.324)، وبمستوى دلالة ($0.000 \text{ Sig } F$) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط $R = 0.414$ والذي يشير الى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $R^2 = 0.171$ أما معامل الانحدار $\beta = 0.414$ فهو يشير الى الأثر الكلي لتطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي حيث كانت قيمة t عنده هي (4.040) وبمستوى دلالة (0.000 Sig) (وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد أثر تطبيق معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي).

- الفرضية الثالثة:

H03: لا يوجد أثر تطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي. جدول (14): نتائج اختبار أثر تطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

معامل الانحدار				البيان	Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β						
0.018	2.406	0.060	0.261	لمعايير النزاهة والسلوك الجيد لموظفيه ومستشاريه	0.018	5.786	0.068	0.261	فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المال

- يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (تطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين) على المتغير التابع (فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (5.786)، وبمستوى دلالة $F = 0.018$ Sig (وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط $R = 0.216$ والذي يشير الى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $R^2 = 0.068$ أما معامل الانحدار $\beta = 0.261$ فهو يشير الى الأثر الكلي لتطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي، حيث كانت قيمة t عنده هي (2.406) وبمستوى دلالة $t = 0.018$ Sig) وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

- الفرضية الرابعة:

H04: لا يوجد أثر لإدارة العمليات باقتصاد وكفاءة بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

جدول (15): نتائج اختبار أثر إدارة العمليات باقتصاد وكفاءة بما يضمن المسائلة والشفافية

على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

معامل الانحدار				البيان	Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β						
0.041	1.983	0.085	0.218	إدارة ديوان المحاسبة لعملياته باقتصاد وكفاءة وفاعلية	0.041	3.932	0.047	0.218	فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المال

- يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (إدارة العمليات باقتصاد وكفاءة وفاعلية) على المتغير التابع (فاعلية رقابة الديون في مكافحة الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (3.932)، وبمستوى دلالة (0.041 Sig F) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط $0.218 = R$ والذي يشير الى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $R^2 = 0.047$ أما معامل الانحدار $\beta = 0.218$ فهو يشير الى الأثر الكلي لإدارة ديوان المحاسبة لعملياته باقتصاد وكفاءة وفاعلية بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.983) وبمستوى دلالة (0.041 Sig) (وعليه نرفض الفرضية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة ديوان المحاسبة لعملياته باقتصاد وكفاءة وفاعلية بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي).

- الفرضية الخامسة:

H05: لا يوجد أثر لنشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

جدول (16): نتائج اختبار أثر لنشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر

وسائل الإعلام بما يضمن المسائلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة

الفساد المالي.

معامل الانحدار				البيان	Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	β						

0.013	1.015	0.103	0.113	نشر ديوان المحاسبة نتائج الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة	0.013	1.030	0.013	0.113	فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المال
-------	-------	-------	-------	---	-------	-------	-------	-------	--

- يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغير المستقل (نشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام) على المتغير التابع (فاعلية رقابة الديوان في مكافحة الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (1.030)، وبمستوى دلالة $(\text{Sig } F = 0.013)$ وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط $R = 0.113$ والذي يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $R^2 = 0.013$ أما معامل الانحدار $\beta = 0.113$ فهو يشير إلى الأثر الكلي لنشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.015) وبمستوى دلالة $(\text{Sig } 0.013)$ وعليه نرفض الفرضية الفرعية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما

يلي:

الجدول (17): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

معاملات الانحدار					Sig F.	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t.	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان					
0.000	8.985	0.090	0.711	الإطار القانوني والإفصاح عنه	0.000	12.979	0.256	0.506	فاعلية رقابة الديون في مكافحة الفساد المالي
0.000	4.040	0.085	0.414	معايير ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية					
0.018	2.406	0.060	0.261	معايير النزاهة والسلوك الجيد					
0.041	1.983	0.085	0.218	إدارة الديون لعملياته باقتصاد وكفاءة					
0.013	1.015	0.103	0.113	نشر نتائج الرقابة للجمهور					

- يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (فاعلية رقابة الديون في مكافحة الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (12.979)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig F} = 0.000$) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($R = 0.506$) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وعليه نرفض الفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص: (يوجد أثر لتبني ديون المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمسألة الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الانتوساي" لتعزيز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي).

النتائج:

بعد إجراء التحليل الإحصائي لمحاو الاستبانة من خلال برنامج (SPSS)

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. يوجد أثر لتطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه لضمان المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.
2. هناك أثر لتطبيق معايير وعمليات ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.
3. وجود أثر لتطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.
4. وجود أثر لإدارة العمليات باقتصاد وكفاءة وفاعلية بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.
5. وجود أثر لنشر نتائج عمليات الرقابة للجمهور بصفة منتظمة وشاملة عبر وسائل الإعلام بما يضمن المساءلة والشفافية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يقدم الباحث مجموعة من التوصيات سعياً لتطوير وتحسين دور ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد ولتمكين الديوان من القيام بأعماله الرقابية بفاعلية وكفاءة للمحافظة على المال العام وهذه التوصيات هي:
- 1- تحديث وتطوير الممارسات الإدارية لديوان المحاسبة بما فيها أنظمة الضبط الداخلي الملائمة لإدارته وعملياته المالية ورقابته الداخلية.
 - 2- العمل على نشر المعايير والمنهجيات التي يتبناها ديوان المحاسبة والإفصاح عن نتائج عمليات الرقابة بما يضمن الرد والملاحظة على هذه النتائج من قبل المؤسسات المعنية.
 - 3- تشجيع الديوان لموظفيه لتطبيق معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي الجيد بما يضمن الشفافية وإن يتم نشر الحالات المهمة لسوء السلوك الأخلاقي التي يتم إثباتها.

4- العمل على معالجة المشكلات والصعوبات التي تعيق تطبيق معايير الرقابة الدولية بديوان المحاسبة خاصة في ظل الأوضاع الراهنة حفاظا على المال العام.

المراجع

- المشهداني والحسين (2018). دور تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين الأداء بديوان الرقابة المالية الاتحادي بالعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 102، المجلد 24.
- النعيزي، نائل عبد على (2015). مدي التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمسائلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا (الانتوساي)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى.
- بازامة، محمد مصطفى (2016). إمكانية تطبيق ديوان المحاسبة الليبي لمعايير الانتوساي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي.
- خلاط صالح، وميرة عبدالحفيظ، (2014). مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة الانتوساي رقم (3100) من وجهة نظر مراجعي ديوان لمحاسبة في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجمعة الأسمرية الإسلامية، العدد الثالث.
- دخان، خيرى منصور (2016). مدي تطبيق مدي تطبيق ديوان المحاسبة بليبيا المعايير الرقابية للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية الليبية.
- زكري، محمد أبو القاسم (2013). مدي فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري بالمؤسسات والشركات العامة، ورقة مقدمة في الندوة الاولى حول ديوان المحاسبة (الواقع والأفاق)، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.
- عبد الصبور، محسن فتحي (2003) مشاكل تطبيق معايير الرقابية الدولية في الأجهزة الرقابية، مجلة الرقابة المالية، تونس س 20، ع 43.

- سايح، بوزيد (2012) سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- حرب، نعيمة محمد (2011) واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.